كـــــلام ابـيـــض

نقمة الأمطار في ديالى

■ جلال حسن

وصف أهالي ديالى هطول الأمطار على مدينتهم بـ"النقمة" بعد أن فاضت أحياء سكنية بأكملها بفعل الأمطار الغزيرة. ودعا بعضهم إلى رفع دعاوى قضائية بحق مدراء الدوائر الحكومية المقصرة بحق المواطن. معتبرين أن القضاء سيكون الفيصل بين الجاني والمجني عليه، وآخرون طالبوا الجهات الحكومية بتغريم المدراء مادياً جراء حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بهم .بفعل التقصير

ومن جانبها اتهمت لجنة الخدمات في مجلس محافظة ديالى مدراء الدوائر الخدمية في المحافظة بالتقصير في أداء واجباتهم تجاه المواطنين، ودعت بوضوح وصراحة .إلى تبديلهم

أذن كل شيء واضح تماماً، هناك تقصير وإهمال وتلكؤ في مشاريع المجاري والطرق التي أنجزت في المحافظة والتي أنفقت عليها مليارات الدنانير، وكانت عبارة عن .ترقيع وفساد مالي، و كشفتها الإمطار بعد الزخة الأولى

نسأل ما ذنب المواطن المسكين الذي غرق بيته وحاصرته المياه، ولم يجد من ينقذه من محنته؟ ما حجم معاناة الأسر، وهي تعلن حالة الطوارئ من الغرق؟ أي معاناة في عيون الاطفال بحرمانهم من المدرسة ، وأي معاناة للعوائل بإزاحة المياه من البيوت. أي عذاب هذا الذي يواجهه المواطن، فلم يبق له غير النظر إلى السماء .والدعاء إلى الله بعينين حزينتين بانتظار الفرج

أن التبجح بشماعة قلة التخصيصات المالية، وروتين الحكومة المركزية والوضع الأمني والأزمة المالية صارت من الأسباب الواهية غير المقنعة، والسبب أن الميزانية العامة محسوبة بدراسة التقديرات المالية وفق تخطيط من لجان مختصة توزع المبالغ على المحافظات وفق اعتبارات تحددها الحاجة الفعلية والكثافة السكانية ونوعية المشاريع وحجمها وغيرها من الموجبات .الأخرى

نعلم أن ميزانية محافظة ديالى بلغت ١٢٢ مليار دينار، هل هذا المبلغ قليل؟ ربما يجيبنا مسؤول في المحافظة ويقول: نعم، ونحتاج إلى ٣ تريليونات من الدنانير لإعادة البنى التحتية، ولكن أليس هناك أولويات في تنفيذ المشاريع خصوصاً المشاريع التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطن؟ يعني لو كانت هناك منظومة مجار .نظامية لما غرقت الأحياء السكنية

وبصراحة يمكن القول: إذا وضعت هذه المبالغ بأيد أمينة ونظيفة وتعمل بصدق لمناطقها، لاستطاعت أن توفر من هذه الأموال ما يساهم حتى بالمشاريع الاستثمارية .الأخرى

ولكن عدم اكتراث بعض مدراء الدوائر الخدمية لمحافظتهم، جعل المواطنين يرون غزارة الأمطار التي !تروي أراضيهم العطشى أنها نقمة وليست نعمة

jalalhasaan@yahoo.com

فرض غرامة مليون دينار على المعامل المخالفة

تسجيل أمراض رئوية وسرطانية وجلدية قرب أحياء معامل الطابوق

□ الناصرية / حسين العامل

قال مدير بيئة ذي قار المهندس راجي نعيمة منشد إن الموافقات الوزارية حصلت على فرض غرامات مالية تقدر بمليون دينار شهريا على ١٤ معمل طابوق تأكدت مخالفتها للشروط البيئية وتسببت بالتلوث البيئي.

وأوضح منشد للمدى أمس: إن غرامات مالية تقدر بمليون دينار شهريا وهي اكبر من الغرامات المالية السابقة ستفرض على أصحاب معامل الطابوق المخالفين للشروط والضوابط البيئية المعتمدة مشيرا إلى إن قرار فرض الغرامات الذي يشمل ١٤ معملا جاء بعد توجيه سلسلة من الإنذارات والغرامات وقطع الحصة الوقودية عن المعامل المخالفة، منوها إلى أن قرار فرض الغرامة المالية استند لإحكام المادة ٣٣ الفقرة ثانيا من قانون تحسين وحماية البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ والمادة ١٥ الفقرة أولا من القانون المذكور والتي تمنع انبعاث الأدخنة والغازات والأبخرة والدقائق الناجمة عن عمليات إنتاجية أو حرق وقود إلى الهواء إلا بعد إجراءات المعالجة اللازمة بما يضمن مطابقتها مع التشريعات البيئية الوطنية .

وكانت محافظة ذي قار قد قررت الشهر الماضي قطع الحصة الوقودية عن أكثر من ١٦ معمل طابوق تتوزع على أنحاء متفرقة من محافظة ذي قار وذلك لمخالفتها الشروط البيئية وتسببها بتلوث الهواء الجوي.

والمح مدير بيئة ذي قار إلى إمكانية مضاعفة الغرامة لتصل إلى ٣ ملايين دينار شهريا في حال استمرار المخالفة متوقعا إصدار أوامر وزارية بغلق معامل الطابوق التي تتمادى في تتجاهل الإجراءات الرسمية ولا تمتثل للقوانين البيئية.

وتضم محافظة ذي قار أكثر من ٤٠ معمل طابوق تتوزع على مناطق الإصلاح والرفاعي وتل اللحم وقلعة سكر وسيد دخيل ويستخدم معظمها النفط الأسود في منظومة الاحتراق الخاصة بصناعة وإنتاج الطابوق.

وكشف مدير بيئة ذي قار عن تسجيل حالات من الربو والتدرن الرئوي أعلى من معدلاتها المعتادة في المناطق والتجمعات السكانية المجاورة لمعامل الطابوق ولا سيما في مناطق الإصلاح وسيد دخيل المتاخمتين لاهوار الناصرية.

وكانت مصادر رسمية في مجلس محافظة ذي قار قد كشفت العام الماضي عن تسجيل ١٢٥ حالة إصابة بمرض التدرن الرئوي في ناحية الإصلاح القريبة من مجمع معامل طابوق الإصلاح و٢٠٠ حالة ربو و٣٠ حالة إصابة بسرطان الثدي فضلا عن أمراض الحساسية الجلدية والتنفسية.

وكانت مديرية بيئة ذي قار قد اعتمدت ومنذ عام ٢٠٠٧ منظومة الحرق الآلي في تشغيل معامل الطابوق وذلك لخفض معدلات التلوث في الهواء الجوي، إلا أن تلاعب أصحاب المعامل بآلية تشغيل المنظومات وعدم تقيدهم بتشغيلها حال دون الاستفادة القصوى من ذلك.

معامل الطابوق سبب رئيسي للتلوث البيئي

تحذير من إطلاق العيارات النارية

□ بغداد / قيس عيدان

دعا مدير عام دائرة العمليات والخدمات الصحية. في وزارة الصحة الدكتور جاسب لطيف المواطنين كافة. الابتعاد عن العيارات النارية منتقداً ظاهرة إطلاق العيارات النارية أثناء الاحتفال بأي مناسبة واصفاً إياها بأنها ظاهرة غير حضارية.

وأوضح الدكتور جاسب بان هذه الظاهرة تلحق الأذى والضرر بأرواح وممتلكات المواطنين نتيجة سقوط هذه العيارات عليهم فضلاً عن أنها تحدث إرباكاً كبيراً في مجريات حياتهم كافة وكذلك في عمل مؤسساتها الصحية مؤكداً بأن للاحتفال طرق عديدة بإمكان اعتماد أي منها في الاحتفال بدلاً من طريقة إطلاق العيارات النارية وناشد الدكتور جاسب المسؤولين في الدولة ورجال الدين كافة الى ضرورة توعية المواطنين بمخاطر هذه الطريقة وعدم اللجوء إليها للتعبير عن أفراحهم واحتفالهم وان تكون صفة الاحتفال او التعبير عن الفرح سلمية وعدم استخدام ما يضر بالآخرين وهذا ما يؤكده ديننا الحنيف وتعاليمه السامية ونأمل من المسؤولين في الدولة إصدار تشريع يعاقب وبشدة مستخدمي هذه الطريقة في الاحتفال والتي لا تخلو من الإضرار بالآخرين.

الملكية تدعو المواطنين لمراجعتها

□ بغداد/المدى

دعت هيئة دعاوى الملكية جميع المواطنين الذين صدرت بحقهم قرارات واكتسبت الدرجة القطعية إلى مراجعة الهيئة. وقال الناطق الإعلامي باسم الهيئة حسن كريم عاتي لـ(المدى) أمس إن الهيئة ومن خلال لجانها القضائية والهيئات التميزية حسمت عدد كبير من الدعاوى للمواطنين واكتسبت الدرجة القطعية. وأضاف أن الهيئة تدعو من صدرت بحقهم قرارات واكتسبت الدرجة القطعية إلى مراجعة من قبل اللجان المذكورة إلى مراجعة الهيئة لغرض تنظيم صكوك بمبالغ التعويض. وأشار عاتي إلى أن الهيئة أعلنت عن حسمها جميع الدعاوى المنظورة أمام الهيئات التميزية لعام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى حسم دعاوى ٢٠٠٨ المميزة أكثر من مرة. وقال الناطق الإعلامي باسم الهيئة أن مجموع الدعاوى التي أنجزتها الهيئات التميزية ٨ آلاف و٦١٠ دعوى، حيث انجزت بوقت قياسي. واكد عاتي إن الهيئة ومن خلال هيئاتها التمييزية واللجان القضائية تعمل على انجاز الدعاوى المنظورة امامها بالسرعة الممكنة، للمباشرة بدعاوى الأعوام التي تليها، مضيفا انه من المؤمل أن يكون انجاز الأعمال تصاعديا في ما يخص الفئات المستفيدة من قانون الهيئة الجديد رقم ١٣ لسنة

الحالة الجوية

الطقس: غيوم بيضاء متوسطة | درجة الحرارة العظمى: ١١ مئوية | الرطوبة النسبية: ٧١%
شروق الشمس: ٧:٠٦ | درجة الحرارة الصغرى: ٤ مئوية | الضغط الجوي: ١٠٢٠
الرؤية: جيدة جدا

24 ساعة خارج بغداد

تدقيق معلومات المشمولين بالحماية الاجتماعية يشطب الأسماء الوهمية

□ بابل / إقبال محمد

شبكة الحماية الاجتماعية إحدى الظواهر الاجتماعية الجديدة التي تطبق في العراق لمساعدة الفقراء والأرامل والمحتاجين أساساً وضمت هذه الشبكة مئات آلاف من المستحقين وغير المستحقين وبدأت أصوات الفقراء تعلو كثيراً لشطب أسماء الأغنياء أو الذين لا تنطبق عليهم شروط شبكة الحماية الاجتماعية بسبب قيام بعض المخاتير والمجالس المحلية بإدراج أسماء من أقاربهم ومعارفهم وتركوا المستحقين ينتظرون الفرج.

وقال النائب الأول لمحافظ بابل علي عبد سهيل للمدى أمس إن المحافظة تقوم بعمليات واسعة لتدقيق كل المعلومات الخاصة بشبكة الحماية الاجتماعية وبعد التدقيق ظهرت هناك مخالفات كثيرة لشروط منح رواتب شبكة الحماية الاجتماعية حيث تم شطب وحذف أكثر من (٩٠٠٠) مستفيد من شبكة الحماية الاجتماعية والبالغ عددهم (٥٧) ألف مستفيد وذلك لعدم توفر الشروط فيهم.

وأضاف سهيل أن المحافظة شكلت لجاناً فرعية للرعاية الاجتماعية في الأقضية والنواحي برئاسة مدير الوحدة الإدارية وأعضاء من المجالس المحلية والمخاتير لغرض تدقيق وفحص كل الأسماء المشمولة واخذ تعهد خطي منهم يقر بأنه لا يتسلم أي راتب أو إعانة.

وبين النائب لقد تم تزويد دوائر الدولة بأقراص مدمجة فيها أسماء المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية لغرض تقاطعها مع أسماء الموظفين والعاملين فيها ومن خلال هذه العملية ظهر وجود العشرات من الموظفين في دوائر الدولة يستلمون رواتب من الشبكة فمثلاً أن أكثر من مئة موظف وموظفة في دائرة تربية بابل يتسلمون رواتب الشبكة فضلا عن رواتبهم الأصلية وكذلك هناك دوائر كثيرة أخرى فيها نفس الحالة وهذا أمر مؤسف لأنه يصب في عملية النصب والاحتيال وسرقة المال العام وان هؤلاء سيحالون للجهات القانونية وقد تم استرجاع كل المبالغ التي حصلوا عليها أقول إن هذه الأموال خصصتها الدولة للفقراء والمحتاجين والأرامل والمطلقات وغيرها فلماذا يستلمونها بدون وجهة حق.

وأكد نائب المحافظ أن المحافظة جادة لزيادة أعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية حيث تم الاتصال بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول ذلك لان المحافظة أساساً محتاجة أولاً للتعويض عن الأشخاص الذين تم شطبهم وحذفهم من الشبكة وثانياً هناك زيادة في عدد الأرامل والمطلقات وعوائل الشهداء والمحتاجين بسبب الوضع الأمني الذي ساد شمال بابل.

وبين سهيل أن البطاقة الذكية التي تمنح للمستفيدين أثبتت نجاحها العملي حيث يستطيع المستفيد أن يتسلم راتبه من أي مصرف او مكتب مخول في جميع أنحاء العراق بدلاً من الانتظار الطويل أمام مصرف معين والذي كان معمول فيه وكذلك أثبتت البطاقة نجاحها في الكشف عن أسماء المئات من المستفيدين الذين يستلمون الرواتب من جهات أخرى بسبب دقة الأجهزة الالكترونية.

وفي سياق متصل قالت نضال الربيعي مديرة مكتب المرأة إن عدد المستفيدات من شبكة الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمرأة بلغ (١١٤٠٠) مستفيدة من اصل اكثر من (٢٠) الف امرأة قدمت أوراقها للشبكة وان العمل جاري لزيادة الأعداد وان المستفيدات هي الأرامل والمطلقات وزوجات السجناء والمعوقات وان الراتب يعطى كل ثلاثة أشهر مرة واحدة وبموجب البطاقة الذكية وطالبت الربيعي جميع المستفيدات بالإسراع بانجاز البطاقة الذكية لان الراتب لا يعطى لهم إلا من خلالها.

وفي سياق آخر شرعت غرفة تجارة بابل وبالتعاون مع مركز معلومات الأعمال التابع للأمم المتحدة والذي يتخذ من الغرفة مقراً له بإجراءات منح صغار التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظة منحة مالية مقدارها خمسة آلاف دولار على شكل مواد لتطوير إعمالهم وتجارتهم .

وقال رئيس الغرفة المهندس صادق الفيحان للمدى أمس: إن الغرفة باشرت بتنظيم استمارات للتجار المشمولين بالمنحة والبالغ عددهم ٤٢٥ تاجراً وإرسال الأسماء إلى الجهة المانحة لغرض إعطاءهم المواد التي تساعدهم في تطوير إعمالهم والتي ستجري مطلع العام الحالي ٢٠١١.

وبين الفيحان: أن غرفة التجارة ستقوم بعملية متابعة للتجار بعد تسلمهم المنحة للوقوف على مدى استفادة المشمولين بها في تطوير أعمالهم التجارية وبعد مرور عام كامل سيتم إطفاء المنحة لهم فيما ستقوم اللجان المختصة والتي جرى تشكيلها في الغرفة باسترداد المنحة من التاجر الذي يتوقف على ممارسة عمله التجاري لمدة عام كامل.

مؤكداً: أن الغرفة تسعى لشمول اكبر عدد من صغار التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظة وجرى مخاطبة الجهة المانحة بهذا الشأن وحصلنا على وعد من قبلهم بزيادة إعداد المشمولين من التجار وفسح المجال لآخرين للاستفادة من المنحة بعد الانتهاء من الوجبة الأولى. مبيناً: أن المشروع سيساهم في تنشيط الحركة التجارية في محافظة بابل من خلال الدعم الذي ستسلمه لصغار التجار والذي سيكون له اثر ايجابي على تطوير إعمالهم التجارية .

ملفات خاصة

آلية لإحالة المعاقين إلى لجنة تشخيص العوق

□ بغداد/يوسف الطائي

بحث مدير عام دائرة الرعاية الاجتماعية وكالة عزيز إبراهيم مع رئيسة لجنة تشخيص العوق في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إيجاد آلية لإحالة المعاقين إلى اللجنة مباشرة لغرض فحصهم وتخفيف معاناتهم.

وقال مصدر مسؤول في الدائرة لـ(المدى) أمس إن الآلية الجديدة ستسهم في تقليل الزخم الحاصل على اللجنة والتخفيف من معاناتهم، خاصة بعد الزخم الكبير الذي تستقبله اللجنة بعد فتح باب الفحوصات اليومية. واكد المصدر أن لجنة تشخيص العوق الثانية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية باشرت عملها باستقبال المواطنين المحالين من دائرة الرعاية الاجتماعية والمجالس البلدية لقاطع الصدر، موضحا أن لجنة تشخيص العوق في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية تستقبل المواطنين بصورة يومية لانجاز معاملات طالبي الإعانة بسرعة قدر الإمكان، مشيرا إلى أن اللجنة قامت بفحص ١٠٠ شخص من المحالين من دائرة الرعاية الاجتماعية والمجالس البلدية لقاطع الصدر، فيما قامت لجنة تشخيص العوق الأولى في مركز تشخيص العوق الكائن في الكرادة بفحص المحالين من دائرة الرعاية الاجتماعية والمجالس البلدية لقاطع الكرخ أكثر من ٢٨٥ شخصا. من جهة أخرى عقدت دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية اجتماعاً موسعاً مع اللجنة البارالمبية لمناقشة سبل التعاون بين الطرفين ذلك للتطوير قدرات المعاقين وتأهيلهم للاندماج الاجتماعي من خلال النشاطات الرياضية. وأوضحت مديرة قسم الإشراف التربوي والنشاط الرياضي أن الاجتماع ناقش العديد من المقترحات والموضوعات العلمية منها اقامة مهرجانات وبطولات لمختلف الألعاب الرياضة وذلك بمشاركة طلاب معاهد العوق البدني، والصم، والمكفوفين، والعوق الفيزياوي. وبينت أن الدائرة تعمل في الوقت الحالي على تهيئة الفرق الرياضية وفقاً لنوع الاعاقة والقابلية البدنية وذلك بالتنسيق بين معلمات ومعلمي التربية الرياضية في المعاهد ومدربي اللجنة البارالمبية استعدادا للمشاركة في الفعاليات التي سيتم تنظيمها مستقبلاً. وعلى صعيد متصل قام اتحاد الاولمبياد الخاص (العوق الذهني) بالتنسيق مع قسم الإشراف التربوي والنشاط الرياضي بتزويد مستفيدي معاهد العوق العقلي ومعهد التأهيل المهني بمختلف التجهيزات الرياضية.

يذكر أن دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة لديها ستة معاهد للعوق العقلي في بغداد ومعهدان للتأهيل المهني.

اعلان حكم غيابي

اعلان صادر من دائرة المستشار القانوني العام- وزارة الدفاع
المحكمة العسكرية في البصرة

١.حكمت المحكمة العسكرية في البصرة على المدانين المدرجة اسماؤهم ادناه غيابيا بما يلي:-

أ-الحبس الشديد لمدة (ستة سنوات) وفق احكام المادة ٣٥/ ثانيا من ق ع ع رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ وبدلالة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكرية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

ب-الحبس الشديد لمدة (خمس سنوات) وفق احكام المادة ٦٣/ اولاً من ق ع ع رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ وبدلالة المادة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧ والزامه بدفع مبلغ التعويض وذلك عن قيمة التجهيزات العسكرية التي بذمته وفق الفقرة ثالثا/أ/ب من المادة ٦٣ من ق ع ع رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧.

ج-الحبس الشديد لمدة (خمس سنوات) وفق احكام المادة ٣١٥ من ق ع رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل بدلالة المادة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكرية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

د-الحبس الشديد لمدة (ثلاث سنوات) وفق احكام المادة ٣٥/ ثانيا من ق ع رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل بدلالة المادة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكرية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

هـ-تخويل الموظفين العموميين بالقاء القبض عليه والزام الموظفين والمكلفين بخدمة عامة بالاخبار عن محل اختفاءه وحجز امواله المنقولة والغير منقولة استنادا لاحكام المادة (٨٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

و-تنفذ بحقه عقوبة الحبس الواردة في اعلاه بعد القاء القبض عليه او تسليم نفسه نادما او اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

٢.لذا عليك مراجعة وحدتك العسكرية او تسليم نفسك الى اقرب جهة عسكرية رسمية خلال (١٨٠) يوم من تاريخ تبليغك هذا الاعلان وبعكسه يصبح الحكم الغيابي بمنزلة الحكم الوجاهي بعد نفاذ المدة القانونية اعلاه والمنصوص عليها بالمادة (٢٤٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل.

ت	اسم المدان ورتبته	مدة الحكم	العنوان	المادة القانونية	تاريخ الحكم
١	ج ط/ عايف سلمان مطشر	ستة سنوات	ذي قار/ سيد دخيل	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٨
٢	ج ط/ صفاء كاظم عطة	ستة سنوات	البصر/ القبلة	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٩
٣	ج ط/ حسين شريف لازم	ستة سنوات	واسط/ الصويرة	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٤
٤	ج ط/ علي حافظ عبد الله	ستة سنوات	واسط/ الصويرة	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٤
٥	ج ط/ علاوي عبد الحسين فرعون	ستة سنوات	ذي قار/ سوق الشيوخ	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٨
٦	ج ط/ مهند عبد الامير غميش	ستة سنوات	ذي قار/ سوق الشيوخ	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٨
٧	ج ط/ ميثم خزعل كريم	ستة سنوات	الديوانية/ حي الكرامة	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٨
٨	ج ط/ حسين فرحان جابر	ستة سنوات خمس سنوات	واسط/ الحسينية	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٩
٩	الملازم/ هادي عبد الائمة قندي	ستة سنوات	بغداد/ سبع فهود	٣٢١/٣١٥	٢٠٠٩/٦/٢٩
١٠	ج ط/ حسام كامل عبد علي	ستة سنوات خمس سنوات	البصرة/ الحيانية	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٩
١١	النقيب/ محمد عبد الستار احمد	ستة سنوات	بغداد/ الشعب	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٩
١٢	ج ط/ ميلاد حتكل عيار	ستة سنوات خمس سنوات	البصرة/ القرنة	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٩
١٣	ج ط/ عبد الامير صكر حمد	ستة سنوات خمس سنوات	كربلاء/ طويريج	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١٤	ج ط/ جاسم نزار ناهي	ستة سنوات خمس سنوات	الديوانية/ حي سومر	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١٥	ج ط/ حيدر عبد الصاحب علي	ستة سنوات خمس سنوات	بابل/ القاسم	٣٥/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١٦	ج ط/ ضياء محسن عباس	ستة سنوات خمس سنوات	ذي قار/ حي اريدو	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٩
١٧	ج ط/ عمار جبر كاظم	ستة سنوات خمس سنوات	البصرة/ القرنة	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١٨	ج ط/ حسين قحطان عيسى	ستة سنوات خمس سنوات	البصرة/ شط العرب	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١٩	ج ط/ حيدر كامل شذر	ستة سنوات خمس سنوات	بصرة/ هارثة	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٩/١٧
٢٠	ج ط/ عادل حي هاني	ستة سنوات خمس سنوات	ذي قار/ حي الشهداء	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٩/١٧
٢١	ج ط/ طالب محسن خظير	ستة سنوات خمس سنوات	بابل/ المسيب	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٩/١٧
٢٢	وكيل/ عقيل اراهيم ثابت	ستة سنوات خمس سنوات	ذي قار/ السراي	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٩/١٧
٢٣	ج ط/ جبر حسن صخر	ستة سنوات خمس سنوات	ميسان/ حي العسكري	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٩/١٧
٢٤	ج ط/ حيدر عباس حيدر	ستة سنوات خمس سنوات	ذي قار/ الشطرة	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٩/١٧
٢٥	ج ط/ ساجد حمود سجار	ستة سنوات خمس سنوات	بغداد/ مدينة الصدر	٣٣/ثانيا ٦٢/أولا	٢٠٠٩/٩/١٧

العقيد الحقوقي
رئيس المحكمة العسكرية في البصرة
٢٠١٠/١٢/١٩

اعلان حكم غيابي

اعلان صادر من دائرة المستشار القانوني العام- وزارة الدفاع
المحكمة العسكرية في البصرة

١.حكمت المحكمة العسكرية في البصرة على المدانين المدرجة اسماؤهم ادناه غيابيا بما يلي:-

أ-الحبس الشديد لمدة (ستة سنوات) وفق احكام المادة ٣٥/ ثانيا من ق ع ع رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ وبدلالة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكرية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

ب-الحبس الشديد لمدة (خمس سنوات) وفق احكام المادة ٦٣/ اولاً من ق ع ع رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ وبدلالة المادة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧ والزامه بدفع مبلغ التعويض وذلك عن قيمة التجهيزات العسكرية التي بذمته وفق الفقرة ثالثا/أ/ب من المادة ٦٣ من ق ع ع رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧.

ج-الحبس الشديد لمدة (خمس سنوات) وفق احكام المادة ٣١٥ من ق ع رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل بدلالة المادة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكرية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

د-الحبس الشديد لمدة (ثلاث سنوات) وفق احكام المادة ٣٥/ ثانيا من ق ع رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل بدلالة المادة ٧٩ من قانون اصول المحاكمات العسكرية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

هـ-تخويل الموظفين العموميين بالقاء القبض عليه والزام الموظفين والمكلفين بخدمة عامة بالاخبار عن محل اختفاءه وحجز امواله المنقولة والغير منقولة استنادا لاحكام المادة (٨٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧.

و-تنفذ بحقه عقوبة الحبس الواردة في اعلاه بعد القاء القبض عليه او تسليم نفسه نادما او اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

٢.لذا عليك مراجعة وحدتك العسكرية او تسليم نفسك الى اقرب جهة عسكرية رسمية خلال (١٨٠) يوم من تاريخ تبليغك هذا الاعلان وبعكسه يصبح الحكم الغيابي بمنزلة الحكم الوجاهي بعد نفاذ المدة القانونية اعلاه والمنصوص عليها بالمادة (٢٤٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل.

ت	اسم المدان ورتبته	مدة الحكم	العنوان	المادة القانونية	تاريخ الحكم
١	ج ط/ عباس عواد لفتة	ستة سنوات	كربلاء/ حي الحر	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٧/٢١
٢	ج ط/ فاضل حمزة لطيف	ستة سنوات	البصرة/ الفاو	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٧/٢١
٣	ج ط/ حيدر جبار عباس	ستة سنوات	بصرة/ ٥ميل	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٧/٢١
٤	ج ط/ عماد علي لعيبي	ستة سنوات	بابل/ الحصوة	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٤
٥	ج ط/ احمد عبد زيد عبد الرضا	ستة سنوات	بابل/ المسيب	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٤
٦	ج ط/ عقيل قاسم محمد	ستة سنوات	واسط/ البشائر	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٤
٧	ج ط/ سامي عطا الله عبيد	ستة سنوات	كربلاء/ الحر	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٤
٨	ج ط/ علي غازي جمعة	ستة سنوات	بصرة/ الجنينة	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٨
٩	ج ط/ هادي عطية عذاب	ستة سنوات	ميسان/ قلعة صالح	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١٠	ج ط/ وسام خضير لفتة	ستة سنوات	ميسان/ علي الغربي	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١١	وكيل/ علي عباس ياسين	ستة سنوات	بابل/ المحاويل	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٩
١٢	ج ط/ محمد هاتو صيوان	ستة سنوات	بابل/ المحاويل	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٤
١٣	ج ط/ عقيل عبد الحمزة مراد	ستة سنوات	كربلاء/ الحر	٣٥/ثانيا	٢٠٠٩/٦/٢٩
١٤	ج ط/ عمار حسين عباس	ستة سنوات	بابل/ قرية السيد حوش	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٦/٢٩
١٥	ج ط/ صلاح مهدي صاحب	خمس سنوات	الديوانية/ الخصيمة	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٣/٨
١٦	ج ط/ هاشم عواد عبيد	خمس سنوات	الديوانية/ الحمزة الشرقي	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٣/٨
١٧	ج ط/ قحطان شنان عناد	خمس سنوات	الديوانية/ الخصيمة	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٣/٨
١٨	ج ط/ احمد عودة نعمة	خمس سنوات	بابل/ المسيب	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/١/٢٩
١٩	ج ط/ حسين علي حسين	خمس سنوات	الديوانية/ عفك	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/١/٢٩
٢٠	ج ط/ وسام راهي رحيم	خمس سنوات	الديوانية/ الحمزة الشرقي	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/١/٢٩
٢١	ج ط/ مرتضى عبد الحسين محمد	خمس سنوات	الديوانية/ الحمزة الشرقي	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٢/٢
٢٢	ج ط/ علي فيصل شاكر	خمس سنوات	الديوانية/ الحمزة الشرقي	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٢/٢
٢٣	وكيل/ فاضل علي شيال	خمس سنوات	الديوانية/ عفك	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٢/٢
٢٤	ج ط/ كاظم صخيل كاطع	خمس سنوات	الديوانية/ الشرقية	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٢/٢
٢٥	ج ط/ محمد فاضل متعب	خمس سنوات	الديوانية/ الحمزة الشرقي	٣١٥/ق ع	٢٠٠٩/٣/٨

العقيد الحقوقي
رئيس المحكمة العسكرية في البصرة
٢٠١٠/١٢/١٩